- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 15 العدد: 01(2021) ص 156-168

الحوكمة المصرفية كمدخل لإدارة الأزمات المالية

مع الاشارة للأزمة المالية العالمية 2008

Banking Governance As An Entry Point For Managing Financil Crises

With Reference To The 2008 Global Financial Crise In English

د. سعيدة تلخوخ

جامعة امحمد بوقرة بومرداس
(الجزائر)

s.telkhoukh@univ-boumerdes.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/02/21
تاريخ القبول:
2021/03/16

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الحوكمة
- ✓ المصرفية.
- ✓ الأزمة.

الملخص:

جاء هذا البحث لتعزيز دور الحوكمة المصرفية في تفادي الازمات المالية، حيث تم التوصل الى أن الحوكمة المصرفية تقوم بتعيين دور المصارف ومسؤولياتها وسلطاتها وحقوقها من خلال وضع أهداف استراتيجية وتنفيذ سياسات واضحة مع ضمان الكفاءة في ظل رقابة ونظم حوافز ملائمة لعلاج الازمات المالية وبالأخص الازمة المالية العالمية 2008 .

Article info

Received
21/02/2021
Accepted
16/03/2021

Keywords:
- ✓ *banking*
- ✓ *governance;*
- ✓ *crisis*

Abstract :

This research came to strengthen the role of banking governance in avoiding financial crises. Where it concluded that banking governance determines the role of banks, their responsibilities, powers and rights by setting strategic goals and implementing clear policies while ensuring the efficiency in light of adequate oversight and incentive systems for trating financial crises, especially the 2008global financial crisis.

. مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي العديد من التغيرات والتطورات السريعة والعميقة، وعلى رأسها التقدم التكنولوجي الهائل الذي استفادت منه البنوك، واستحداث أدوات مالية جديدة بالإضافة إلى انفتاح الاسواق المالية على بعضها البعض في مختلف الدول بصورة غير مسبوقة. إلا أن هناك بعض الأزمات المالية التي مست العديد من الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وعلى رأسها الازمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي جاءت لضعف فعالية أطر الرقابة وغياب الضوابط الاحترازية، إلى جانب نقص الشفافية والافصاح.

وفي خضم هذه التحولات والمستجدات العالمية التي مست البيئة المصرفية الدولية، وما صاحبها من احتدام المنافسة وتنوع في طبيعة ودرجة المخاطر، كان لابد من تكريس مفهوم الحوكمة في المؤسسات المصرفية من أجل تحسين تنظيم البنوك وإدارة أعمالها بما يضمن سلامة أداء المصارف وحماية مصالح جميع الاطراف ذات الصلة بالنشاط المصرفي.

1. 1 الاشكالية:

بناء على ما سبق، نطرح من خلال هذه الورقة البحثية الاشكالية التالية:

ما مدى ارتباط الازمة المالية العالمية لسنة 2008 بالالتزام بمعايير الحوكمة في المؤسسات المصرفية؟

2.1 الأسئلة الفرعية:

قصد معالجة الاشكالية، تم تجزئتها الى الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الحوكمة؟
- ما هي مضامين الحوكمة في المؤسسات المصرفية؟
- ما هو مفهوم الازمة المالية العالمية لسنة 2008؟
- كيف تساهم الحوكمة في تفادي مخاطر الازمة المالية العالمية؟

3.1 الفرضيات:

كإجابات أولية محتملة على هذه الاسئلة الفرعية، يمكن تقديم الفرضيات التالية:

- تعنى الحوكمة بتعزيز الرقابة في المؤسسات؛
- تنطوي حوكمة المؤسسات المصرفية على تفعيل مبدأ الرقابة على البنوك؛
- يقصد بالأزمة المالية العالمية أزمة الرهن العقاري التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية؛
- تساهم الحوكمة في تفادي مخاطر الازمة المالية العالمية من خلال تعزيز رقابة البنك المركزي على البنوك.

4.1 أهداف البحث:

تستمد هذه الورقة البحثية أهميتها من الأهداف التي تسعى تحقيقها والمتمثلة في ما يلي:

- توضيح الأبعاد النظرية المعلقة بحوكمة الشركات؛
- التعرف على مزايا الحوكمة لتعزيز تطبيقها في المصارف؛
- إبراز دور الحوكمة المصرفية في تفادي الازمات المالية وتداعياتها؛
- التركيز على علاقة الحوكمة المصرفية بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛
- تقديم الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بمجال الدراسة.

5.1 منهجية البحث

تم الاعتماد من خلال هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي لإبراز المفاهيم المتعلقة بالحوكمة المصرفية وتحليل مضامينها في معالجة الازمة المالية والتخفيف من تداعياتها.

6.1 الدراسات السابقة

1.6.1 دراسة (صباغ، 2014/2013)

جاءت هذه الدراسة من أجل الاجابة على الاشكالية التالية:

ما أثر أزمة الرهن العقاري الأمريكية على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

وقد توصلت الى أن الازمة المالية العالمية دمرت السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المتبعة في مختلف اقتصاديات العالم، ومع أن الأزمة الاقتصادية العالمية أثرت بشكل كبير في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة إلا أن الدول النامية لم تنج من تداعياتها ، فمثلا دول مجلس التعاون الخليجي وهي تعتمد بالكامل على عائدات النفط شهدت طفرة بترولية خلال الفترة (2002-2008) والتي كان لها الأثر الإيجابي على التنمية والمجمعات الاقتصادية الكلية، تفاجأت بانخفاض أسعار النفط كنتيجة للأزمة ، فأصبحت هذه الدول تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية منها تزايد معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو الإقتصادى ، وتراجع حجم التبادل التجاري ، بالإضافة إلى التأثير السلبي على أسواقها المالية وموازين مدفوعاتها وماليتها العامة، مما خلق تحديات إضافية لهذه الدول .

2.6.1 دراسة (ودان، 2015/2014)

جاءت هذه الدراسة من أجل الاجابة على الاشكالية التالية:

ما هي آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية، وخاصة الأزمة المالية العالمية؟

توصلت هذه الدراسة الى أن الأزمات المالية هي من ميزات النظام الاقتصادي الرأسمالي، التي يصعب التنبؤ بها ولا يمكن التخلص منها، فقد أصبحت ظاهرة مثيرة للقلق، وهذا راجع إلى آثارها السلبية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي للدول المعنية، إضافة إلى انتقال عدواها لتشمل دولا أخرى بفعل العولمة المالية. وواجه الاقتصاد العالمي أحد أعنف الأزمات المالية، والتي بدأت بوادرها في صيف 2007 واشتدت منذ سبتمبر 2008 . فمعرفة أسبابها، وتتبع الأزمات الماضية من شأنه أن يضفي جانبا مهما في محاولة القضاء عليها أو على الأقل التخفيف منها. وإزاء هذا الوضع برزت الدعوة والحاجة إلى إعادة النظر في قواعد النظام المالي العالمي، وذلك بإتباع منهج شامل يضمن الاستقرار المالي عن طريق إصلاح هيئات التصنيف الائتماني، التصدي لقيود أجواء عدم اليقين، البحث عن بيانات جديدة من الإحصائيات المالية الدولية وبناء شبكة عالمية من الروابط المالية، إصلاح حوكمة الأسواق المالية، إتباع سياسات السلامة الاحترازية الكلية وتعزيز الهياكل الدولية التي تضمن الاستقرار المالي. بالإضافة إلى تقوية أجهزة التنظيم والرقابة البنكية وتطويرها وفق المعايير الدولية، إعادة الإشراف على البنوك المؤثرة على النظام المالي، تخفيض مكافآت المسؤولين البنكيين واستخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط للرقابة على البنوك، مع تعزيز دور لجنة بازل في إرساء استقرار القطاع البنكي، والتي تتمثل في رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة، تنظيم السيولة، إدخال نسبة الرافعة المالية وتوسيع مفهوم المخاطر.

3.6.1 دراسة (عياري و خوالد، 2012)

جاءت هذه الدراسة من أجل الاجابة على الاشكالية التالية:

ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية؟

حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى أنه بتطور نشاطات المصارف والمؤسسات المالية خاصة في مجال المضاربة والاستثمار على مستوى الأسواق المالية وانفتاح هذه الأخيرة وتكاملها مع بعضها البعض، عرفت المصارف نتيجة لذلك تنوعا في المخاطر التي تحدق بها. وفي

هذا الصدد تطرق الكثير من الباحثين في ميدان الاقتصاد إلى أهمية مفهوم الحوكمة في المؤسسات المصرفية لتفادي خطر الفساد المالي والإداري في البنوك الجزائرية، كنتيجة لضعف تطبيق مبادئ الحوكمة فيها، ذلك أن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي يجب أن يقوم على مبدأين وهما: الدور المحوري للبنك المركزي في دفع البنوك التجارية الى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وأن يتم تطبيق مبادئ الحوكمة في مختلف البنوك التجارية كما أوصت به لجنة بازل.

4.6.1 دراسة (Bouguessa، 2009)

جاءت هذه الدراسة من أجل الاجابة على الاسئلة التالية:

- التدابير المعلنة والتي شرع في تنفيذها هل هي كافية للتصدي للازمة المالية العالمية ومنعها من التحول الى ركود اقتصادي؟
- كيف نمارس مجموعة من الوظائف الموكلة عادة للحكومات؟
- كيف نمارس السلطات دون حكومة عالمية؟
- ماهي الدروس التي يجب أن نستخلصها فيما يخص الحوكمة ؟
- هل يجب البحث عن حوكمة عالمية رشيدة جديدة للتصدي للازمة العالمية بغض النظر عن التشكيك في النظام الرأسمالي الذي وصل الى نهايته في نظر البعض؟

توصلت هذه الدراسة الى ان الازمة المالية العالمية زعزعت عالم المالية منذ سنة 2007 بسبب أزمة الرهن العقاري التي انتشرت بسرعة في الاسواق المالية من خلال المنتجات المحصل عليها بواسطة القروض وهذا بسبب التوريق. كما توسعت هذه الازمة في مجالات الاقتصاد الحقيقي ليتحول بذلك الى انكماش اقتصادي كبير بفعل العولمة المالية.

7.1 هيكل البحث

بالنظر الى أهمية البحث، تم تقسيمه إلى أربعة محاور وهي:

- مفهوم الحوكمة؛
- الحوكمة في المؤسسات المصرفية؛
- مفهوم الازمة المالية العالمية لسنة 2008؛
- الحوكمة لتفادي مخاطر الازمة المالية العالمية.

2. مفهوم الحوكمة

1.2 تعريف الحوكمة:

تعد الحوكمة مفهوما متعدد الابعاد، فهي ترتكز على البعد الاخلاقي، والبعد الاشرافي، والبعد الرقابي، كما تعتمد على نظام المساءلة، فهي تعد بمثابة الانشطة الرئيسية لنظام الحوكمة، والتي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق مجموعة من الاهداف منها توفير الحماية القانونية، التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع. (فرج شريعة و جمعة السعداوي، 2014، صفحة 171)

حيث عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الاسهم بها ومجموعة أصحاب المصالح الأخرى. (بوهراوة و بوكروشة، 2015، صفحة 106)

2.2 مبادئ حوكمة الشركات:

في ما يلي أهم محاور المبادئ الجديدة للحوكمة حسب منتدى **OECD/G20** المنعقد في أفريل 2015، وعقب هذا الاجتماع اعتمد مجلس منظمة **OECD** هذه المبادئ في 8 جويلية 2015، وقدمت هذه المبادئ لقادة مجموعة الـ 20 في 15-16 نوفمبر 2015 في أنطاليا حيث أقرّتها مبادئ لحوكمة الشركات: (اتحاد هيئة الاوراق المالية العربية، 2016، الصفحات 04-05)

- ضمان وجود إطار عام وفعال لحوكمة الشركات؛
- الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين؛
- المؤسسات الاستثمارية وأسواق الاسهم وغيرهم من الوسطاء؛
- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات؛
- الافصاح والشفافية؛
- مسؤوليات مجلس الادارة.

3.2 مزايا حوكمة الشركات:

تؤدي الحوكمة الى تحجيم العديد من المشكلات من خلال: (الشمري ، 2008، صفحة 134)

- تخفيض تكلفة رأس المال وما يصاحبه من ارتفاع في تقييم جدارة الشركات المقترضة مما يزيد في جاذبية الاستثمار من قبل المستثمرين ويؤدي بالتالي الى النمو والتوظيف؛
- تمكين الشركات من الحصول على التمويل الخارجي، الامر الذي يؤدي الى زيادة الاستثمار والنمو والتوظيف؛
- توزيع أفضل للموارد وإدارة أحسن، ما يؤدي الى توفير المزيد من الثروات وتعظيم ثروات المالكين عن طريق تحسين أداء العمليات؛
- تخفيض مخاطر الازمات المالية باعتبار أن هذه المخاطر تنطوي على تكاليف اقتصادية واجتماعية ضخمة؛
- علاقات أفضل بين كافة الاطراف ذات المصلحة، حيث أنه من شأن ذلك تحسين العلاقات الاجتماعية والعمالية ومجالات أخرى مثل حماية البيئة والقضاء على البطالة.

4.2 أهداف الحوكمة

من أهم أهداف الحوكمة نذكر ما يلي: (مهري و عولمي، 2016، صفحة 48)

- العدالة والشفافية وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة مراجعة ومساءلة الإدارة؛
- حماية المساهمين سواء كانوا أقلية أو أغلبية؛
- مراعاة مصالح العمال والمجتمع؛
- تشجيع جذب الاستثمارات المحلية والدولية ؛
- ضمان وجود هياكل إدارة يمكن معها محاسبة إدارة الشركة أمام المساهمين ووجود المراقبة المستقلة على أسس ومبادئ محاسبية عالية الجودة ؛
- ضمان مراجعة وتقييم الأداء، ومدى الالتزام بالقانون والاشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء الحوكمة الرشيدة؛
- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال ايجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف تحقيق الشفافية والعدالة.

3.الحوكمة في المؤسسات المصرفية

1.3تعريف الحوكمة المصرفية:

يعبّر مفهوم الحوكمة في المصارف عن الطريقة التي يدار بها المصرف من قبل الادارة، والتي تتمثل عادة في مجموع النظم والهياكل التنظيمية والمعلومات المستخدمة في تحديد العلاقة فيما بين الهيئات المنظمة للمصارف والمصارف نفسها، فضلا عن الاساليب السليمة التي يستند اليها مجلس الادارة في تسيير جميع العمليات المطبقة من طرف المصرف، وتقوم الحوكمة بتعيين دور المصارف ومسؤولياتها وسلطاتها وحقوقها. (bedj bedj, 2015, p. 101)

2.3 العوامل الاساسية الداعمة لحوكمة المصارف:

من بين العوامل الاساسية التي تدعم التطبيق السليم للحوكمة بالنظام المصرفي نذكر ما يلي: (حبار، 2011، الصفحات 80-81)

- وضع أهداف استراتيجية ومجموعة من القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية؛
- وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولين بالبنك؛
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الادارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة وعدم خضوعهم لأي تأثيرات داخلية أو خارجية؛
- ضمان توافر رقابة ملائمة بواسطة الادارة العليا؛
- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية؛
- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه والبيئة المحيطة؛
- دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال مجلس الادارة والادارة العليا؛
- توفير بيئة لتعزيز انضباط السوق فعليا؛
- مبادرات التعليم والتدريب لبناء طاقات فيما يتعلق بالحوكمة؛
- تطوير إطار قانوني فعلي يحدد حقوق وواجبات البنك.

3.2 المعايير الاحترازية المساهمة في تعزيز الحوكمة المصرفية

المعايير الاحترازية هي قواعد للتسيير في القطاع المصرفي، حيث تلتزم المصارف باحترامها من أجل ضمان سيولتها وبالتالي ملاءتها تجاه المودعين حتى تكتسب العمليات المصرفية نوعا من الثقة. وهي تهدف الى تحقيق ما يلي: (بن عمارة و عطية، صفحة 201)

- تفادي خطر تركيز الائتمان على مستفيد واحد أو مجموعة من المستفيدين؛
- منع الاضرار بملاءة المصرف، وضمان ودائع المودعين بتأمين حد أدنى من التغطية الدائمة للقروض الممنوحة بأمواله الخاصة (كفاية رأس المال)؛
- إحداث توافق بين عمليات القطاع المصرفي والمالي المحلي وملاءمتها مع المعايير المطبقة عالميا.

4.3 مبادئ لجنة بازل للحوكمة المصرفية:

منذ تأسيس لجنة بازل (من قبل حكام المصارف المركزية لمجموعة العشرة نهاية سنة 1974 في إطار مصرف التسويات الدولي بهدف التعاون المستمر بين الاعضاء فيما يتعلق بتوفير اطار لمعايير الاشراف ولأفضل الممارسات للإشراف المصرفي)، قامت بإصدار العديد من الاوراق والتقارير التي تناولت بعض معايير حوكمة المؤسسات المالية، ومن أهم هذه الاصدارات مبادئ إدارة مخاطر سعر الفائدة، إطار للرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية، تحسين شفافية المصارف ومبادئ إدارة مخاطر الائتمان.

حيث أصدرت اللجنة سنة 1999 دليلا لمساعدة مشرفي المصارف على اعتماد مبادئ الحوكمة الجيدة بالاعتماد على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي نشرت بداية العام نفسه، وبعد التطورات الكبيرة المتعلقة بالحوكمة والتي لقيت اهتماما خاصا على المستويات الوطنية والدولية، وبعد اصدار المبادئ المعدلة للمنظمة **OECD** سنة 2004، أصدرت اللجنة مراجعة لمبادئ سنة 1999، وتم اعتماد الدليل الجديد سنة 2006 تحت عنوان "تحسين ممارسات الحوكمة في المؤسسات المصرفية"، ويتضمن الدليل ثمانية مبادئ يتفرع عنها عدد من المبادئ والمحاور الفرعية كما يلي: (موسى، 2014، صفحة 104)

- ينبغي أن يكون أعضاء مجالس الادارة مؤهلين وقادرين على إدارة أعمال المصرف ومسؤولين عن أداء وسلامة الموقف المالي وعن صياغة استراتيجية العمل بالمصرف وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح وأن يمارسوا مهامهم وواجباتهم المتصلة بكافة المحاور التشغيلية والتنظيمية؛
- على مجلس الادارة مراقبة وإدارة الاهداف الاستراتيجية للبنك، مع الاخذ بعين الاعتبار مصالح حملة الاسهم والمودعين ويجب أن يتأكد مجلس الادارة من أن الادارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للبنك وتمنع الانشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة، ويضاف الى ذلك مسؤوليتهم عن توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدون تقاريرا عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة؛
- على أعضاء مجلس الادارة وضع حدود واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين، مع وضع هيكل اداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات؛
- ينبغي أن يتأكد مجلس الادارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس، ومن امتلاك المسؤولين المهارات والخبرات والمعلومات الضرورية لإدارة المصرف وفق السياسات والتوجهات الموضوعة من قبل المجلس وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية؛
- ينبغي على مجلس الادارة والادارة العليا أن يقرا باستقلال مراقبي الحسابات وبأهمية وظائف الرقابة الداخلية (ويشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام والقانونية) باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف ولسلامة المصرف في الاجل الطويل. وكذلك التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للمصرف في جميع جوانبه وذلك من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسون عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة وأن يشاركوا في عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية، ومن المناسب قيام لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة الى مجلس الادارة؛
- ينبغي تأكد مجلس الادارة من تناسب سياسات الاجور والمكافآت مع ثقافة وأهداف واستراتيجية البنك في الاجل الطويل؛
- ادارة المصرف بأسلوب يعتمد على الشفافية، وكذلك الافصاح العام الملائم ضروري وخاصة للمصارف المدرجة لتحقيق الانضباط في السوق، مع ضرورة أن تتاح للمساهمين والمودعين كافة التقارير الدورية والسنوية التي تعطي معلومات كافية ضمن الحد الادنى المطلوب للإفصاح بما يتلاءم مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم التعرض للمخاطر؛
- تفهم أعضاء المجلس والادارة العليا لهيكل عمليات المصرف والبيئة التشريعية التي يعم من خلالها، بما يمكنهم من التعامل مع المخاطر القانونية ومخاطر السمعة التي يتعرض لها المصرف من خلال اجراءات مناسبة تضمن إدارة هذه المخاطر ضمن هيكل المصرف وأنشطته المختلفة.

لقد قامت اللجنة بإصدار نسخة معدلة من هذه المبادئ سنة 2010 بعنوان "مبادئ تحسين الحوكمة" تتضمن ستة محاور رئيسية تضم أربعة عشر مبدء وهي تتطابق مع مبادئ عام 2006 مع التركيز والإضافة بإدارة المخاطر وعلاقتها بنظام الرقابة الداخلية، وهو المحور

الذي حظي باهتمام متزايد من اللجنة بعد الازمة المالية العالمية 2008، وتتمثل محاور مبادئ حوكمة المصارف الصادرة عام 2010 في ما يلي: (موسى، 2014، الصفحات 205-207)

- ممارسات المجلس؛
- الادارة العليا؛
- إدارة المخاطر والرقابة الداخلية؛
- التعويضات والحوافز؛
- الهيكل التشغيلي؛
- الافصاح والشفافية.

وهكذا فان مبادئ لجنة بازل مستمدة من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع مراعاة طبيعة أنشطة المصارف وتعقد هياكلها تبعا لدور الاطراف ذات العلاقة فيها.

4.مفهوم الازمة المالية العالمية 2008

1.4.تعريف الازمة المالية العالمية 2008 :

شهد العالم خريف 2008 أزمة مالية حادة بدأت في سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية بسبب تزايد حالات التخلف عن سداد دفعات الرهن العقاري من قبل المقترضين في الولايات المتحدة الامريكية والمقدر عددهم عامي 2005و2006 بحوالي 3.4 مليون مقترض، ما أدى الى ارتفاع حالات حبس الرهن العقاري بصورة كبيرة ما أدى الى دخول سوق الرهن العقاري في أزمة حقيقية تمثلت بتراكم مخيف للديون العقارية. تحولت هذه الازمة الى أزمة اقتصادية عالمية أخذت تنتشر بوتيرة متسارعة نحو مختلف القطاعات الاقتصادية، ونظرا لانفتاح العلاقات الاقتصادية الدولية وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات والاسواق المالية والتدفق الهائل للتجارة الدولية وتشابك العلاقات الاقتصادية والمالية والنقدية بين الدول ولاسيما الصناعية منها، كان من السهل أن تنتقل تداعياتها الى دول الاتحاد الاوروبي واليابان بالدرجة الاولى قبل أن تتسع وتمتد لتشمل العديد من الاقتصاديات الناشئة. (محمد، 2012، الصفحات 290-291)

2.4 أصول الأزمة المالية العالمية :

تعزى أصول الأزمة المالية التي اندلعت وتفاقمت في الولايات المتحدة الأمريكية إثر انهيار سوق الرهونات السكنية ومن ثم امتدت لسائر أنحاء العالم لعدة أسباب، ففي البداية، قامت البنوك الأمريكية منذ التسعينيات من القرن الماضي بتقديم القروض للمقترضين الأدنى دخلاً أو ذوي السجل الائتماني الضعيف، حيث كان مبرر هذا الإقراض الخطير أن أسعار المساكن ظلت ترتفع بصورة سريعة ولم تنخفض في مختلف أنحاء الولايات المتحدة ومنذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي .ولقد ساعدت أيضاً الأولويات السياسية في الولايات المتحدة لتملك السكن على تثبيت هذا الاتجاه، حيث كانت الوكالات الاتحادية مثل الجمعية الوطنية الفدرالية للرهونات السكنية والمؤسسة الفدرالية للرهونات العقارية واللتين تكفلهما الحكومة الأمريكية لدعم سوق الرهن، نشيطة في إعادة تمويل الرهونات مما أدى إلى زيادة ملحوظة في الإقراض المقدم لبنوك الرهن المحتاجة للسيولة مقابل شراء المزيد من الأوراق المالية التي بحوزة تلك البنوك نتيجة لبيع المساكن.

وفي جانب آخر، أدت عملية تحويل الرهونات إلى أوراق مالية من قبل الشركات والكيانات الاستثمارية في السوق الثانوية دوراً كبيراً في اندلا ع الأزمة .حيث تم توريق الرهونات في صورة أوراق مالية لها أعلى تصنيف من خلال تقسيمها إلى مشتقات وشرائح معقدة وذلك دون فهم واضح لمستوى المخاطر التي تتحملها هذه المنتجات المالية، ثم عقب ذلكَ انتشار الأوراق المالية التي تساندها أصول إلى المستثمرين

الأجانب في مختلف أنحاء العالم .وظلت هذه الابتكارات المالية بعيدة عن الجهات الرقابية والتنظيمية لسوق المال Financial).
Regulators)

ولما تراجعت أسعار المساكن في الولايات المتحدة وتزايد التأخر عن السداد وتدهور أيضاً، التصنيف الائتماني للأوراق المالية التي تساندها الرهونات دون الممتازة (US Subprime) بدأت الاضطرابات تعم سوق النقود أولاً، حيث تقوم المؤسسات والكيانات الاستثمارية بتسييل الأوراق المالية التي تساندها أصول، وتقوم المصارف التجارية بكفلها أو تقديم التزامات كبيرة ومساندتها بالقروض .ورغم انهيار سوق الأوراق المالية التي تساندها أصول استمرت المصارف في إقراض الشركات والكيانات الاستثمارية وذلك للوفاء بالتزاماتها، غير أن الأوراق المالية لدى المصارف كانت مودعة خارج ميزانيات المصارف حتى لا تحتاج لقدر كبير من الأموال للوفاء بالمتطلبات القانونية للمصرف .ومع تزايد صعوبة الاقتراض في سوق ما بين البنوك، واجهت المصارف خيارات صعبة تتعلق بدمج قيم الأوراق المالية التي تساندها الأصول في ميزانياتها العمومية .وعندما أخفق أحد أكبر البنوك الاستثمارية في الولايات المتحدة(Lehman Brothers) في الوفاء بالتزاماته وأعلن عن إفلاسه في سبتمبر 2008 ، شاعت أجواء من عدم اليقين وانعدام الثقة في كبرى المصارف الأمريكية، وتوقف تمويل المصارف من خلال أسواق ما بين البنوك، كما سارعت المصارف في اختزان السيولة في حيازتها وحاولت استرجاع الأموال عن طريق بيع القروض في أسواق الأوراق المالية .غير أن الصعوبات في بيع هذه القروض أجبر المصارف على أن تحتفظ بمزيد من القروض في دفاترها، الأمر الذي ترتب عنه شح غير مسبوق في السيولة في أسواق ما بين البنوك، سرعان ما انتشر إلى خارج الولايات المتحدة. (زروق، 2011، الصفحات 02-04)

3.4 مظاهر الأزمة المالية العالمية:

تبرز تداعيات الأزمة المالية العالمية في مجموعة من المؤشرات الخطرة التي تهدد بالإقتصاد الأمريكي والعالمي ويمكن إيجازها ضمن النقاط التالية: (كورتل و رزيق، صفحة 14)

- إفلاس متواصل لكثير من البنوك، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك المنتهية 11 بنك، من بينها" بنك إندي ماك "الذي يستحوذ 32 مليار دولار من الأصول، وودائع بقيمة 19 مليار دولار؛
- تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطراباً وخللاً في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية لـ 8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال العام؛
- ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6.6 تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة 18.4 تريليون دولار وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة5% ، ومعدل التضخم 4%؛
- تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1,4 %سنة 2008 إلى حدود 0.3% سنة 2009 ؛
- تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول"أوبك "إلى ما دون 55 دولار للبرميل؛
- إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث إقتصاد أوروبي في مرحلة ركود إقتصادي؛
- التعثر والتوقف والتصفية وإفلاس العديد من البنوك؛
- انخفاض حاد في مبيعات السيارات.

4.4 أهم الدروس المستخلصة من الازمة المالية العالمية 2008 :

يمكن إيجاز أهم الدروس التي يمكن استنتاجها من الازمة المالية العالمية 2008 في النقاط التالية: (ضيف و علة، 2010، صفحة 92)

- الحاجة الى المزيد من الافصاح والشفافية، حيث كشفت هذه الازمة أن ضعف مستوى الشفافية لا يقتصر على الدول المتخلفة بل هو أخطر لدى الدول المتقدمة، إذ أن السلطات الرقابية ليست على علم بكامل التزامات ومديونيات المؤسسات المالية؛

- ضرورة أن تعكس ميزانيات المؤسسات جميع التزاماتها حيث أن تمويل حجم متزايد من الانشطة من خارج الميزانية من شأنه عدم الكشف الحقيقي للمشاكل التي تتعرض لها المؤسسات مما لا يسمح بالتحكم بها أو معالجتها؛
- عدم الاستهانة بأهمية التقييم السليم لدرجة المخاطر، لأن التورط في مشكلة قروض الرهن العقاري ناتجة عن الاستخفاف بالمبادئ الاساسية في ادارة المخاطر كتوخي الحذر والحرص على توفر الجدارة الائتمانية كشرك رئيسي للإقراض وغيره؛
- ضرورة عدم السماح بنسب عالية للمديونية في المراكز المالية للمؤسسات أو صناديق الاستثمار؛
- ضرورة الحذر من المبالغة في التعامل بالمنتجات المالية المعقدة (كالمشتقات) كون العديد من المتعاملين لا يفهمون ولا يقدرون درجة خطورتها.

5.الحوكمة لتفادي مخاطر الازمة المالية العالمية

1.5 أسباب الازمة المالية العالمية 2008 من منظور الحوكمة :

أثبتت تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 على الاقتصاد بأن مسببها الرئيسي هو تدني مستوى الشفافية في التقارير التي تقدمها المؤسسات المالية للمساهمين في ظل غياب أوجه الرقابة والتدقيق من قبل الانظمة السياسية، كما أن العولمة (بالأخص المالية والاقتصادية) أدت الى تحرير الاسواق في إطار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وتضخم حجم الشركات، ما أدى الى ضعف اوجه الرقابة على الانشطة الاقتصادية والمالية للشركات.

إن إفلاس كبرى المؤسسات المالية والمصارف والشركات، والفجوة الكبيرة بين مرتبات كبار المدراء التنفيذيين للشركات والموظفين الاخرين، وتضليل المساهمين من خلال التقارير المالية الايجابية والارقام غير الصحيحة أدى الى زعزعة ثقة المساهمين الحاليين والمحتملين في الشركات والمصارف، وبالتالي فقدت تلك الشركات مصداقية الجدوى المالية.

وبالتالي فإن أهم أسباب الازمات المالية تتمثل في مخالفة التشريعات والقوانين واللوائح، وتجاوزات القواعد الرقابية خاصة في المؤسسات المالية، وقصور في دور المراجعة وأداء المراجعين.

كل هذا يعكس أهمية الحوكمة من حيث وضوح المسؤوليات لكل مستوى اداري، ووضوح التسلسل الهرمي في إدارة الشركات والمصارف، وتحقيق الضبط الداخلي، وسلامة الاجراءات المتبعة في اتخاذ القرارات، والثقة والشفافية المتبادلة بين جميع أطراف الشركات والمصارف من جهة وذوي المصالح الآخرين من جهة أخرى.

لم يكن حدوث الازمات المالية بسبب غياب المبادئ الرقابية ومفاهيم الشفافية والمساءلة بقدر ما ارتبط بعدم التطبيق الفعلي لهذه المفاهيم وسوء في متابعة تطبيقها بدء بمجلس الادارة وانتهاء بمؤسسات الرقابة في الدولة، ما يتطلب التركيز على التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة المحلية والدولية من قبل مختلف المؤسسات، خاصة المصرفية منه،ا باعتبار أن هذا التطبيق يمثل الضمان الحقيقي لمنع وقوع الازمات المالية . (الوزير، 2012، الصفحات 10-12)

2.5 حلول الازمة المالية العالمية 2008 من منظور الحوكمة:

أثبتت الازمة المالية العالمية لسنة 2008 أهمية الحوكمة في معالجة الازمات المالية إذ جعلت التطبيقات السليمة في مجال ادارة المخاطر وممارسة رقابة فعالة ضمن أولويات تطبيق حوكمة جيدة، ومن هذا المنطلق يمكن تقديم مجموعة حلول من وجهة نظر الحوكمة يساهم تطبيقها في تفادي مخاطر الازمات المالية وبالأخص الازمة المالية العالمية 2008، نذكر منها ما يلي: (بركات، 2015، الصفحات 186-188)

- تفعيل دور الرقابة الصارمة على المصارف وعلى أسواق المال العالمية وإعطاء مزيد من الشفافية على معاملاتها وردع أصحاب الصفقات المشبوهة؛

- وضع ضوابط أكبر على عمليات الاقراض العقاري وعلى عمليات تداولها بين البنوك كأصول مستثمرة، إلى جانب التأكيد على ضرورة تصحيح هامش الاقراض العقاري مع تغير قيمة العقار في السوق؛
- مكافحة الجشع والطمع؛
- إلزام المصارف والشركات كافة بالمزيد من الافصاح والشفافية فيما يتعلق بالبيانات المالية وقوائمها؛
- العمل على خلق لجان للحوكمة على مستوى المصارف تحت إشراف البنك المركزي؛
- ربط مكافآت المسؤولين التنفيذيين وهيكلة الحوافز بكل من الاداء على المدى البعيد ومستوى المخاطر بالنسبة للشركات، مع التشديد على ضرورة توفير مزيد من الافصاح والشفافية فيما يتعلق بنظام مكافآت المسؤولين التنفيذيين الذي يخضع بدوره لتدقيق المساهمين وموافقتهم؛
- تعزيز ممارسات حوكمة الشركات لاسيما من خلال تطوير كفاءات ومسؤوليات أعضاء مجلس الادارة الذين ينبغي أن يبقوا على اطلاع دائم على أحدث مستجدات القطاع المالي ليتمكنوا من أداء مهامهم، مع إمكانية إخضاعهم للتدريب عند الضرورة، مع إجراء تقييم سنوي لأداء أعضاء مجلس الادارة الذين ينبغي أن يكونوا مسؤولين أمام المساهمين؛
- قيام الدولة بدورها في حماية المصلحة العامة التي تغلب على المصالح التي تظهر داخل المجتمع، باعتبار الدولة صانعة القواعد القانونية والمسؤولة عن تنفيذها، ما يوجب دعم أجهزة الرقابة البنكية على المؤسسات المالية؛
- ضرورة إعادة توجيه نظام إدارة الاسواق نحو حوكمة أفضل تتمتع بشفافية أكبر، وعلى الصعيد الدولي لابد من إعادة التفكير في دور وتركيب وإدارة العولمة الاقتصادية والمالية وتعزيز القواعد المنظمة بشكل عقلاني؛
- الدور الهام للقانون في مراقبة النظام المالي الذي يحكم الادوات المالية المبتكرة؛
- عملية التنظيم في وقت الازمة تساعد على إنعاش الاقتصاد ولكن كثرة القواعد التنظيمية تخنق الاقتصاد.

6. خاتمة:

لقد كشفت الازمة المالية العالمية 2008 عن الخلل في النظام المالي العالمي، كما أن تداعياتها السلبية جعلت من الضروري التفكير في حل ناجح يقي جميع البنوك والشركات وأموال المساهمين من أزمات مستقبلية، في ظل بروز حاجة ماسة إلى المزيد من الشفافية في إدارة الاقتصاد وأسواق المال كمحاولة للاستفادة من هذه الازمة التي استلزمت تسريع تطبيق التشريعات الخاصة بحوكمة الشركات حتى في المؤسسات المصرفية من أجل تحقيق الشفافية والوضوح، الأمر الذي يؤدي بدوره الى إحداث تطور ملموس في أدائها وزيادة تنافسيتها وتعزيز الثقة فيها من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح، فأصبحت بذلك الحوكمة وبالأخص الحوكمة المصرفية أكثر من ضرورة لتحقيق الأمان لأي اقتصاد.

1.6 النتائج:

تم التوصل الى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- ترتكز الحوكمة على البعد الاخلاقي والبعد الاشرافي والبعد الرقابي ونظام المساءلة؛
- القطاع المصرفي السليم هو أحد أهم الركائز لبناء الاطار المؤسسي لحوكمة الشركات ما يبرز أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي؛
- تقوم الحوكمة بتعيين دور المصارف ومسؤولياتها وسلطاتها وحقوقها من خلال وضع أهداف استراتيجية وتنفيذ سياسات واضحة مع ضمان كفاءة أعضاء مجلس الادارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة وعدم خضوعهم لأي تأثيرات في ظل رقابة ونظم حوافز ملائمة؛

- مبادئ لجنة بازل مستمدة من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛
- تعتبر أزمة الرهن العقاري السبب الرئيسي لحدوث الازمة المالية العالمية 2008 والتي سرعان ما تحولت الى أزمة اقتصادية بفعل العولمة وأدواتها؛
- أفصحت الازمة المالية العالمية عن وجود مشكلات تتعلق بالإفصاح والشفافية في ظل غياب الرقابة والتدقيق ما جعل من الحوكمة إحدى أهم الحلول لعلاج الازمات المالية وبالأخص الازمة المالية العالمية 2008.

6. 2 الاقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم الاقتراحات التالية لتعزيز علاج الازمة المالية من منظور الحوكمة المصرفية:

- التوعية بمبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل؛
- الحرص على تنمية الموارد البشرية فيما يتعلق بالحوكمة المصرفية لتفعيلها بنجاح؛
- تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على اعتماد مبادئ الحوكمة المصرفية من خلال تبني معايير لجنة بازل للخروج نهائيا من تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 وتفادي حدوث أزمات مالية جديدة، فالاقتصاد بحاجة الى حوكمة جديدة لتفادي إخفاقات النظام الحالي ومعالجة هذه الازمة التي أضرت بالاقتصاد العالمي؛
- تفعيل دور الرقابة الصارمة على المصارف وعلى أسواق المال في ظل تعزيز البيئة الملائمة لدعم الحوكمة المصرفية من خلال التعاون بين الحكومة ومختلف القطاعات.

3.6 اختبار الفرضيات:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى أن:

- الفرضية الأولى (تعنى الحوكمة بتعزيز الرقابة في المؤسسات) خاطئة لأن الحوكمة ترتكز على البعد الأخلاقي والبعد الاشرافي ونظام المساءلة إلى جانب البعد الرقابي؛
- الفرضية الثانية (تنطوي حوكمة المؤسسات المصرفية على تفعيل مبدأ الرقابة على البنوك) خاطئة ذلك أن الحوكمة المصرفية تعتمد على تعزيز رقابة البنك المركزي على البنوك ولكن الى جانب تدعيم نظام المساءلة وتعزيز البعدين الاخلاقي والاشرافي؛
- الفرضية الثالثة (يقصد بالأزمة المالية العالمية أزمة الرهن العقاري التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية) خاطئة ذلك أن أزمة الرهن العقاري حدثت في الولايات المتحدة الامريكية نهاية سنة 2007 وهي السبب المباشر لحدوث الازمة المالية العالمية 2008؛
- الفرضية الرابعة (تساهم الحوكمة في تفادي مخاطر الازمة المالية العالمية من خلال تعزيز رقابة البنك المركزي على البنوك) خاطئة، لأن الرقابة لوحدها غير كافية بل ينبغي تعزيز ممارسات حوكمة الشركات ودعم أجهزة الرقابة البنكية على المؤسسات المالية، وإعطاء مزيد من الشفافية على معاملاتها مع إلزام المصارف والشركات بالمزيد من الافصاح والشفافية فيما يتعلق بالبيانات المالية وقوائمها في ظل تشكيل لجان للحوكمة على مستوى المصارف تحت إشراف البنك المركزي.

5. قائمة المراجع:

Bedj Bedj, Toufik. (2015). the role of the corporate governance in enhancing the efficiency of islamic banks and their development. *journal of islam law and judiciary, 01*(02), 101.

Bouguessa , Nagib .(2009 ,10 21-20) .la bonne gouvernance, une reponce a la crise financere .*الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية*.

اتحاد هيئة الاوراق المالية العربية. (2016). *أخبار الاتحاد حوكمة الشركات الفرص والتحديات*.

بركات، سارة. (2015). تطبيق الحوكمة واتفاقية بازل كاحد الحلول لتفادي الأزمات المالية. *مجلة الحقيقة*(35)، 186-188.

بن عمارة، نوال ، و عطية، العربي. (بلا تاريخ). الحوكمة في البنوك الجزائرية في ظل الالتزام بمتطلبات بازل للرقابة المصرفية. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، 25*(02)، 201.

بوهراوة ، سعيد، و بوكروشة، حليمة. (2015). حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*(02)، 106.

حبار، عبد الرزاق. (2011). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول شمال افريقيا. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*(07)، 80-81.

زروق، جمال الدين. (2011). *الازمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية*. صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية.

شريعة، بوبكر فرج ، والسعداوي، كريمة جمعة. (2014). دور الحوكمة في تعزيز الافصاح عن الاداء الاجتماعي بالتقارير المالية للمصارف (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في ليبيا). *مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال*(01)، 171.

الشمري ، صادق راشد. (2008). الحوكمة corporate governance دليل عمل للاصلاح المالي والمؤسسي. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*(17)، 134.

صباغ، رفيقة. (2014/2013). الازمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. *أطروحة دكتوراه*. تحليل اقتصادي، الجزائر: جامعة أبوم بكر بلقايد تلمسان.

ضيف، أحمد ، و علة، مراد. (2010). السيناريوهات المحتملة للازمة المالية العالمية رؤية تحليلية استشرافية. *حوليات جامعة بشار*(08)، 92.

عياري، أمال، وخوالد، أبوبكر. (06-07 05, 2012). تطبيق مباديء الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر. *الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري*. جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

كورتل ، فريد ، و رزيق ، كمال. (بلا تاريخ). الازمة المالية مفهومها اسبابه وانعكاساتها على البلدان العربية. *مجلة كلية بغداد للعلوم القتصادية الجامعة*(20-أ).

محمد، رسلان أحمد. (2012). الازمة المالية العالمية وآثارها على الجهز المصرفي الفلسطيني. *مجلة جامعة الازهر غزة، سلسلة العلوم الانسانية، 14*(02)، 290-291.

مهري ، عبد المالك ، و عولمي ، بسمة. (2016). الحوكمة المصرفية في الجزائر كضرورة لبناء نظام مصرفي تنافسي وفق المعايير الدولية. *مجلة الدراسات المالية المحاسبية والادارية*(06)، 48.

موسى ، مصعب. (2014). مدى التزام المصارف الخاصة السورية بالمباديء الدولية للحوكمة من وجهة نظر الاطراف ذوي العلاقة. *مجلة جامعة البعث، 36*(09)، 204-207.

ودان، عبد الله. (2015/2014). آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الازمات المالية الدولية دراسة حالة الازمة المالية العالمية. *أطروحة دكتوراه*. تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان.

الوزير، جهاد خليل. (2012). حوكمة الشركات وعلاقتها بالازمات المالية مع الاشارة الى الاجراءات المتخذة لحوكمة الجهاز المصرفي الفلسطيني الكفيلة بمنع وقوع أزمات مالية. *المؤتمر الدولي الاول لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية في فلسطين تحت عنوان تدقيق الحسابات مسؤولية وانتماء*، الصفحات 10-12.